

تقرير راصد حول مناقشات النواب لمشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019



يصدر عن
مركز الحياة - راصد



عمل هذا التقرير على توثيق وقياس أداء أعضاء مجلس النواب الأردني الثامن عشر خلال فترة المناقشات والتصويت على كل من مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019

تقرير راصد حول

مناقشات النواب لمشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩

يصدر عن

راصد لمراقبة البرلمان

مركز الحياة – راصد

كانون ثاني / يناير ٢٠١٩

- راصد يؤكد على ضرورة تكريس الشفافية واعلام المواطنين بتوجهات ممثليهم داخل مجلس النواب.
- راصد يعبر عن خيبته من التضييق على مراقبيها تحت قبة البرلمان
- عملية إقرار موازنة عام ٢٠١٩ لم تراع أسس الشفافية والانفتاح البرلماني .
- ٨١,٥٪ من النواب تحدثوا خلال جلسات مناقشة قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية ٢٠١٩.
- استغرق النواب ١٦ ساعة و ٥٩ دقيقة لتقديم مداخلاتهم خلال جلسات المناقشة.
- ٨٨٪ من النواب تطرقوا في كلماتهم لمحاور اقتصادية وإدارية.
- كتلة العدالة هي الكتلة الوحيدة التي لم يتحدث نائب باسمها خلال المناقشات.
- ٩٥٪ من النواب السيدات تحدثن خلال جلسات المناقشة.
- ٩٠٪ من النواب السيدات المتحدثات تحدثن في المحور الاقتصادي.
- ١٩٪ من النواب تحدثوا عن الشباب خلال جلسات المناقشة.
- ٤٠٪ من النواب اعضاء اللجنة المالية تحدثوا خلال جلسات المناقشة.
- كتلة الإصلاح الوحيدة التي تحدث جميع أعضائها في مناقشات القانونين
- ٩٤ نائباً تقدموا ب ٥٤٥ توصية ٣٥٪ منها مناطقية.
- ٦٥ نائباً تقدموا خلال جلسات المناقشة ب ٥٤٢ سؤالاً

إيماناً من راصد لمراقبة أداء البرلمان بتكريس الشفافية والرقابة كأداة حقيقية في عملية الإصلاح، عمل راصد على متابعة اداء مجلس النواب خلال جلسات مناقشات قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٩ ، وانتهج راصد منهجية نشر السلوك التصويتي للبرلمانيين والبرلمانيات على القوانين المهمة والتي تكون ذات أثر مباشر على المواطنين، إلا أن إقرار موازنة عام ٢٠١٩ لم يراعِ أسس الشفافية والانفتاح البرلماني الذي من الواجب أن يتم تطبيقه وتكريسه كنهج حقيقي يساهم في تقليل الفجوات بين المواطنين وممثليهم في السلطة التشريعية، ويؤكد راصد هنا أنه لا بد الايمان بضرورة تكريس الشفافية وإعلام المواطنين بتوجهات ممثليهم داخل مجلس النواب ، مما يزيد انفتاح القواعد الانتخابية على البرلمانيين.

ويعبر راصد في هذا الصدد عن خيبته من عدم تعاون الأمانة العامة لمجلس النواب مع مراقبي راصد تحت قبة البرلمان وعدم السماح لهم بالتصوير كما جرت العادة، لمعرفة السلوك التصويتي لأعضاء مجلس النواب على قانوني الموازنة العامة وقانون الوحدات الحكومية، وإيصال المعلومة الكاملة للمواطنين بمهنية وحيادية وبمنتهى الشفافية، ويشير راصد إلى أنه قام بتصوير جلسة التصويت إلى أن المعلومات لم تكن دقيقة بنسبة ١٠٠٪، ويتحفظ راصد على نشر السلوك التصويتي للنواب حفاظاً على المصداقية والمهنية والموضوعية.

وبحسب أرقام الأمانة العامة فقد صوّت ٦٠ نائباً من أصل ١٠٥ حضروا من النواب مع اقرار قانون الموازنة أي بما نسبته ٥٧٪ أما فيما يتعلق بقانون موازنة الوحدات الحكومية فقد صوت ٦٥ نائباً من أصل ١٠٥ حضور بالموافقة على القانون أي ما نسبته ٦٢٪.

هذا وشرع النواب في مناقشات قانوني الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٩ يوم الأحد الماضي الموافق ٢٠١٨/١٢/٣٠ وانتهت المناقشات يوم الخميس الماضي الموافق ٢٠١٩/١/٣ أي امتدت لفترة أربعة أيام عمل متضمنة ٧ جلسات صباحية ومسائية ومستغرقة ١٦ ساعة و ٥٩ دقيقة في مناقشات القانونين، فيما استغرقت السيدات في حديثهن ساعتين و ٥٨ دقيقة.

وبينت النتائج أن عدد النواب المتحدثين خلال جلسات مناقشة الموازنة بلغ ١٠٦ نواب وبنسبة ٨١,٥٪ من مجموع أعضاء البرلمان فيما تحدثت من النواب السيدات ١٩ سيدة من أصل ٢٠ سيدة في البرلمان بنسبة ٩٥٪ وتحدث من أعضاء اللجنة المالية ٤ نواب بنسبة ٤٠٪ من أعضاء اللجنة. وتظهر البيانات أن أكثر المحاور والقضايا التي تحدث بها النواب هي الاقتصادي والإداري والقضايا المجتمعية بنسبة ٨٨٪، ٨٨٪، ٨٠٪ على التوالي، وركز النواب في كلماتهم على المحور الاقتصادي وخاصة رفع الضرائب وتشجيع الاستثمار والحد من ارتفاع الأسعار والحد من زيادة المديونية، أما فيما يخص المحور الإداري طالب ما نسبته ٦٣٪ من النواب بمكافحة الفساد و ٤٥٪ طالبوا بتوسيع دائرة العفو العام، أما فيما يخص محور القضايا المجتمعية فقد تحدث النواب في قضايا مكافحة البطالة ومكافحة الفقر بنسبة ٧٠٪ و ٦٧٪ على التوالي.



وتشير البيانات الخاصة بالكتل البرلمانية، أن أكثرها من حيث حديث أعضائها كانت كتلة الإصلاح، حيث كانت الكتلة الوحيدة التي تحدث جميع نوابها في جلسات المناقشة، مع الإشارة إلى أن النائب موسى هنتشل تحدث في كلمته باسمه وباسم النائب تامر بينو، تلتها كتلتا وطن والحداثة والتنمية بنسبة ٨٥٪ من أعضائها، بينما كانت كتلة الشعب أقل الكتل حديثاً بعد أن تحدث ٦٩٪ من أعضائها.

بينما على مستوى كلمات الكتل فقد تحدث ٧ كتل من أصل ٨ تحدثت خلال مناقشات قانوني الموازنة والوحدات الحكومية كان أبرز ما جاء فيها الإشارة عند جميعهم لقضايا متعلقة بالسياسات الخارجية، وقضايا اقتصادية وقضايا إدارية وقضايا مجتمعية وبنسبة ١٠٠٪ من الكتل المتحدثة، تلاها الحديث عن الطاقة وبنسبة ٧١٪ من الكتل البرلمانية، بالإضافة إلى محاور تطرق لها المتحدثون بأسماء كتلهم تتعلق بالقوات المسلحة وقضايا تعليمية ومواضيع في الزراعة والمياه وبنسبة ٥٧٪ من الكتل المتحدثة.

في محور السياسات الخارجية، تصدر الحديث عن العلاقات الدولية وتعامل الحكومة الأردنية وتحسينها أبرز ما جاء في كلمات الكتل، حيث تحدثت ٧١٪ من الكتل عن هذا الموضوع، تلاه الحديث عن القضية الفلسطينية، حيث تحدث ٥٧٪ من الكتل البرلمانية عنها وأهميتها، فيما تطرقت ٢٩٪ من الكتل لموضوع فتح الحدود مع سوريا وتحسين ورفع التمثيل الدبلوماسي. أما في المحور الاقتصادي فقد تصدر موضوع تشجيع الاستثمار أبرز المحاور الاقتصادية التي تطرقت لها الكتل، حيث تحدث عن هذا الموضوع ٧١٪ من الكتل البرلمانية، وفي المحور الإداري جاء الحديث عن مكافحة الفساد عن طريق جميع الكتل البرلمانية والتي أشارت إليه في خطابها. كذلك تم الإشارة من قبل الكتل البرلمانية إلى أهمية زيادة رواتب أفراد وضابط القوات المسلحة تحدث ما نسبته ٤٣٪ من الكتل البرلمانية.

وفي إطار جمع المعلومات الكمية حول ذكر النواب لوزراء أثناء كلماتهم، تبين من النتائج أن ٥٠ نائباً ذكروا ٢٥ وزيراً في خطاباتهم، كان ٤٣٪ منهم على سبيل المدح والشكر، فيما ١٣٪ انتقدوا عمل الوزراء، و٤٤٪ كانوا محايدين في طرحهم لتقديم المشاكل أو الشكاوى أو الأسئلة، بينما ذكر ٣٣ نائباً ٣٧ جهات رسمية من وزارات ومؤسسات وهيئات في خطاباتهم، كانت ٦٤٪ على سبيل المدح، و١٨٪ نقداً لتلك المؤسسات، و١٨٪ محايدة.

كذلك عمل فريق التحليل على جمع التوصيات المقدمة من قبل النواب في حديثهم إلى الحكومة والوزارات والمؤسسات الرسمية، حيث تبين أن النواب قدموا ٥٤٥ توصية من قبل ٩٤ نائباً تحدثوا، ٦٥٪ منها جاءت على المستوى الوطني، فيما كانت ٣٥٪ منها توصيات مناطقية تخص الدوائر الانتخابية والمحيط الخاصة بالنائب، وتوزعت التوصيات الوطنية فكان أكثرها مختص بالجانب الإداري وبنسبة ٣٤,٥٪ من مجموع التوصيات، تبعثها التوصيات الاقتصادية وبنسبة ٣٤٪، بينما كانت التوصيات المناطقية متعلقة بجانب الادارة والتنمية المحلية أكثر، حيث بلغت نسبتها ٣٦٪ في هذا المحور، تلاه الجانب الإداري وبنسبة ١٦٪.

وعند جمع الأسئلة المقدمة من قبل النواب أثناء كلماتهم تبين أن ٦٥ نائباً تقدموا بـ ٢٥٤ سؤالاً وجهت للحكومة غالبيتها، حيث تتعلق بالجانب الإداري وبنسبة ٥٠٪ من مجموع محاور الأسئلة المقدمة، تلاها الجانب الاقتصادي وبنسبة ٢٧٪، ثم محور الادارة والتنمية المحلية وبنسبة ٧٪.

فيما يخص أداء اللجنة المالية واجتماعاتها بانجاز مشروع قانوني الموازنة والوحدات الحكومية، فقد أظهرت البيانات أن اللجنة بدأت اجتماعها يوم الخامس من كانون الأول، أتبعها بـ ٣٢ اجتماعاً، حضر ٤٠ نائباً تلك الاجتماعات ولم يكونوا من أعضاء اللجنة، وانتهت في يوم السابع والعشرين من كانون الأول، وهنا يجدر الإشارة إلى أن النائبين أحمد الصفدي وفضيل النهار قد جمدوا عضويتهم من اللجنة.

أكثر النواب حضوراً لاجتماعات اللجنة كان رئيسها خالد البكار حيث كان متواجداً في جميع الاجتماعات، تلاه النائب موسى الوحش نائب رئيس اللجنة بعد أن حضر ٢٩ اجتماعاً، وعقلة الزبون بـ ٢٧ اجتماعاً، أما أقل النواب حضوراً فقد كان النائب كمال الزغول حيث حضر اجتماعين اثنين، قدموا فيها ٢١ توصية تضمنت في تقرير اللجنة المالية. أما أكثر النواب اجتماعاً من خارج اللجنة كانت النائب هدى العتوم بعد أن حضرت ١٧ اجتماعاً، ثم النائب جمال قموه حيث حضر ١٣ اجتماعاً، تلاه النائب ابراهيم بني هاني بـ ١١ اجتماعاً والنائبان حسن العجارية ورسمية الكعابنة بـ ٩ اجتماعات.



الملخص التنفيذي



الوقت المستغرق لمداخلات
البرلمانيين والبرلمانيات خلال
مناقشات قانون الموازنة



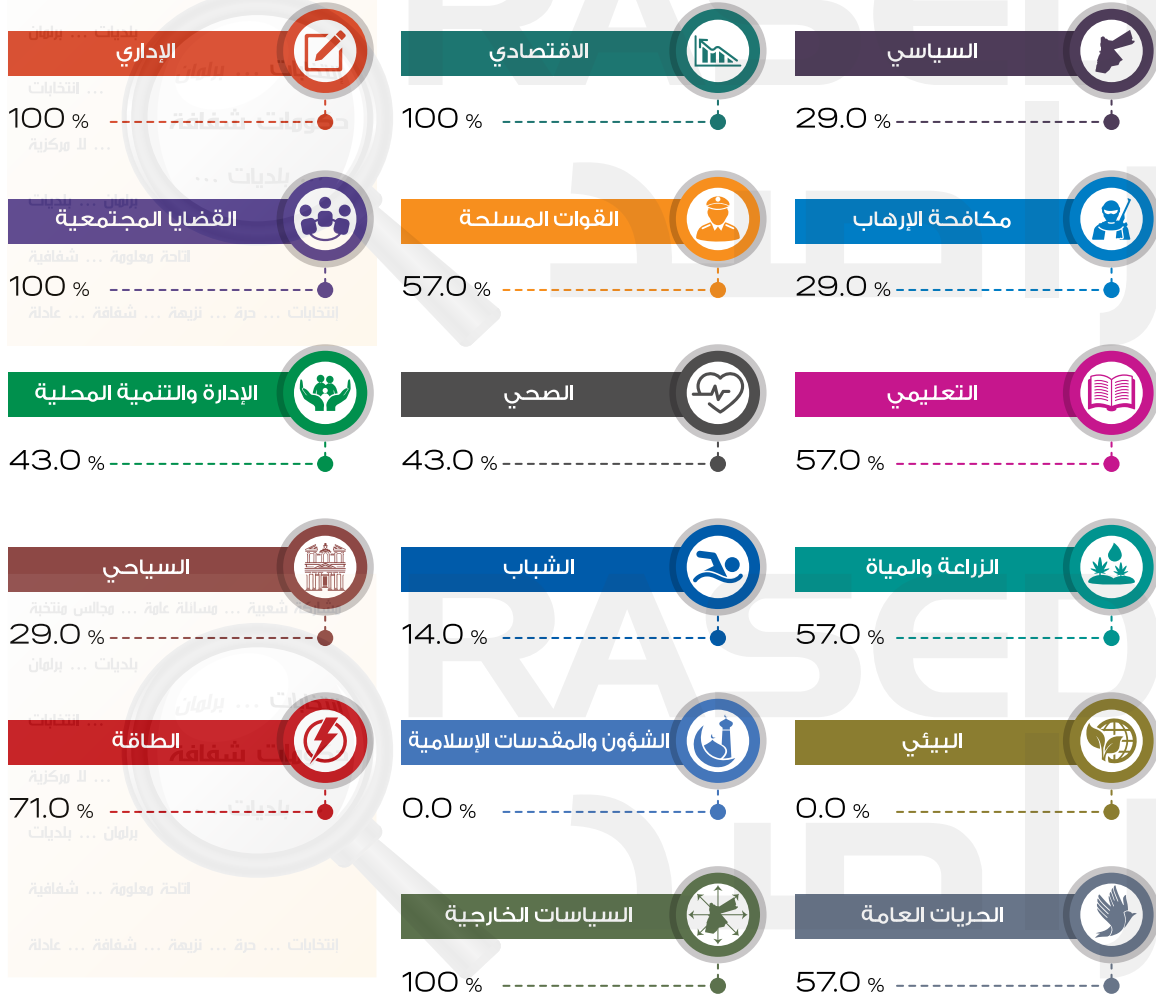
87
ذكور



19
إناث

106 نواب تحدثوا
خلال مناقشات قانون
الموازنة

المحاور الرئيسية التي تحدثت بها البرلمانيون والبرلمانيات على مستوى الكتل البرلمانية



أداء اللجنة المالية خلال مناقشات مشروع قانوني الموازنة العامة والوحدات الحكومية ٢٠١٩



التزام أعضاء اللجنة المالية بحضور الاجتماعات

الاجتماعات	اسم النائب	الاجتماعات	اسم النائب	الاجتماعات	اسم النائب
20	راشد الشوحة	19	وائل رزوق	33	خالد البكار
2	كمال الزغول	30	رياض العزام	29	موسى الوحش
		16	عمر قراقيش	27	عقلة الزبون
				22	معتز أبو رمان

ملاحظة: عدد اجتماعات اللجنة المالية 33 اجتماع

حضور النواب من خارج اللجنة المالية

الاجتماعات	اسم النائب	الاجتماعات	اسم النائب	الاجتماعات	اسم النائب
1	محمد البرايسة	1	خالد أبو حسان	1	ابتسام النوافلة
2	محمود الفراهيد	5	خير أبو صعيك	11	ابراهيم بني هاني
2	محمود الطيطي	2	ديمه طهبوب	2	ابراهيم أبو العز
1	مصطفى ياغي	5	رائد الخزاعلة	2	ابراهيم البدور
1	مفلح الخزاعلة	9	رسمية الكعابة	1	ابراهيم أبو السيد
1	موسى هنطش	1	زيد الشوابكة	1	أحمد الفريجات
2	نبيل الغيشان	2	صفاء المومني	1	أحمد اللوزي
1	نواف النعيمات	3	صوان الشرفات	1	أندرية حواري
1	نواف الزبود	1	عبدالغادر الأرايدة	13	جمال قموه
17	هدى العتوم	1	عزيز العبيدي	1	حسن السعود
2	هيثم الزبادين	1	عواد الزوايدة	9	حسن العجارمة
7	وصفي حداد	6	عيسى خشاشنة	1	حمود الزواهره
2	يحيى السعود	6	مازن القاضي	3	حياة مسيمي
				2	خالد الغناطسة

ملاحظة: عدد اجتماعات اللجنة المالية 33 اجتماع

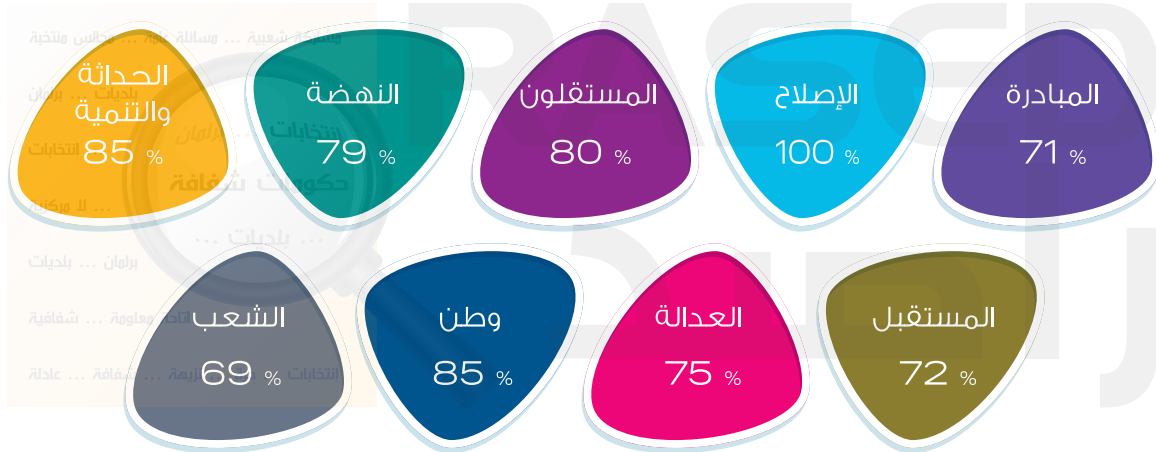
التوصيات التي تم تقديمها

في تقرير اللجنة المالية

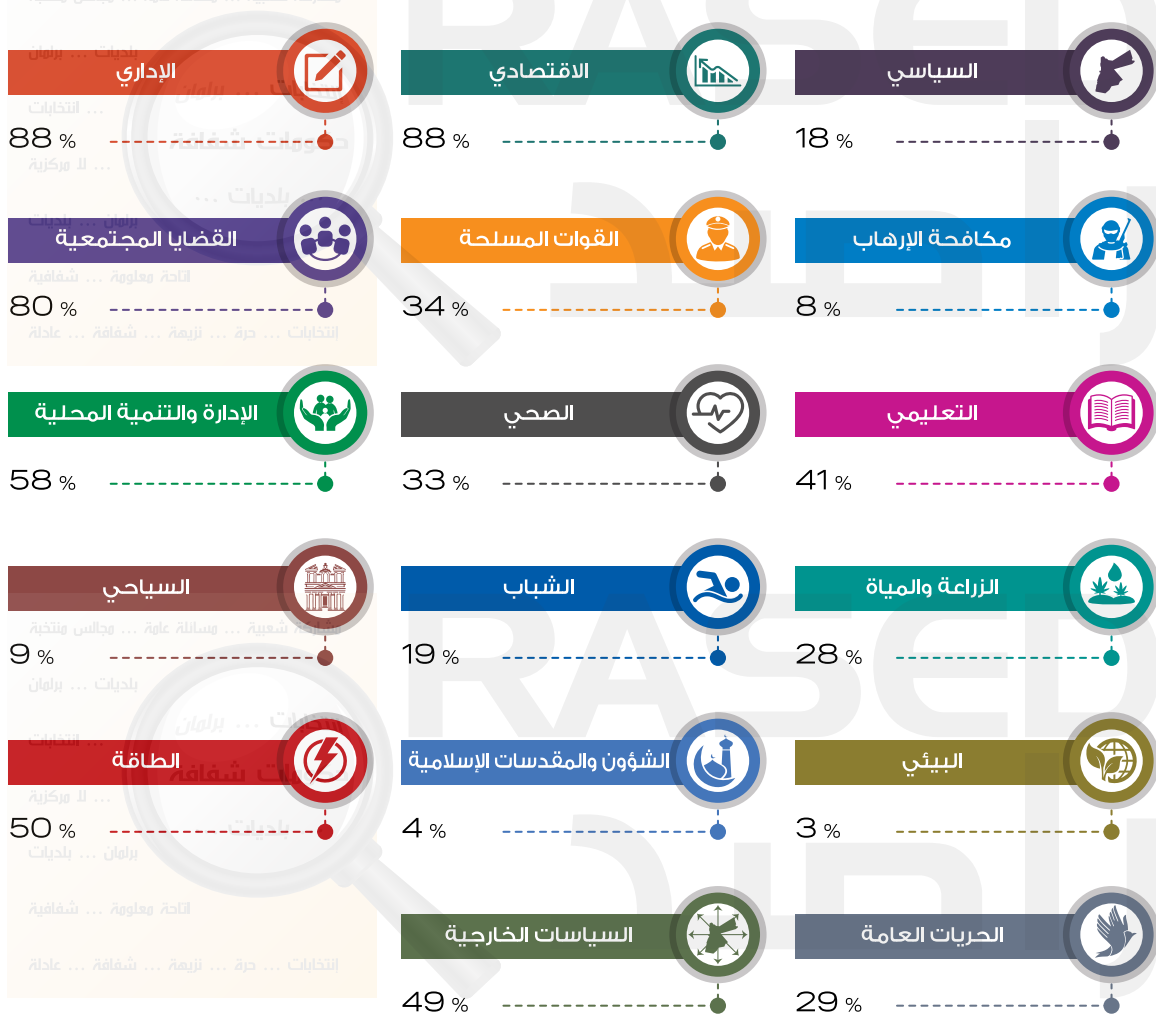
توصية تم تقديمها في تقرير اللجنة المالية

21

نسب تحدث البرلمانيين والبرلمانيات حسب عضوية الكتل النيابية



المحاور الرئيسية التي تحدث بها البرلمانيون والبرلمانيات خلال مناقشات قانون الموازنة

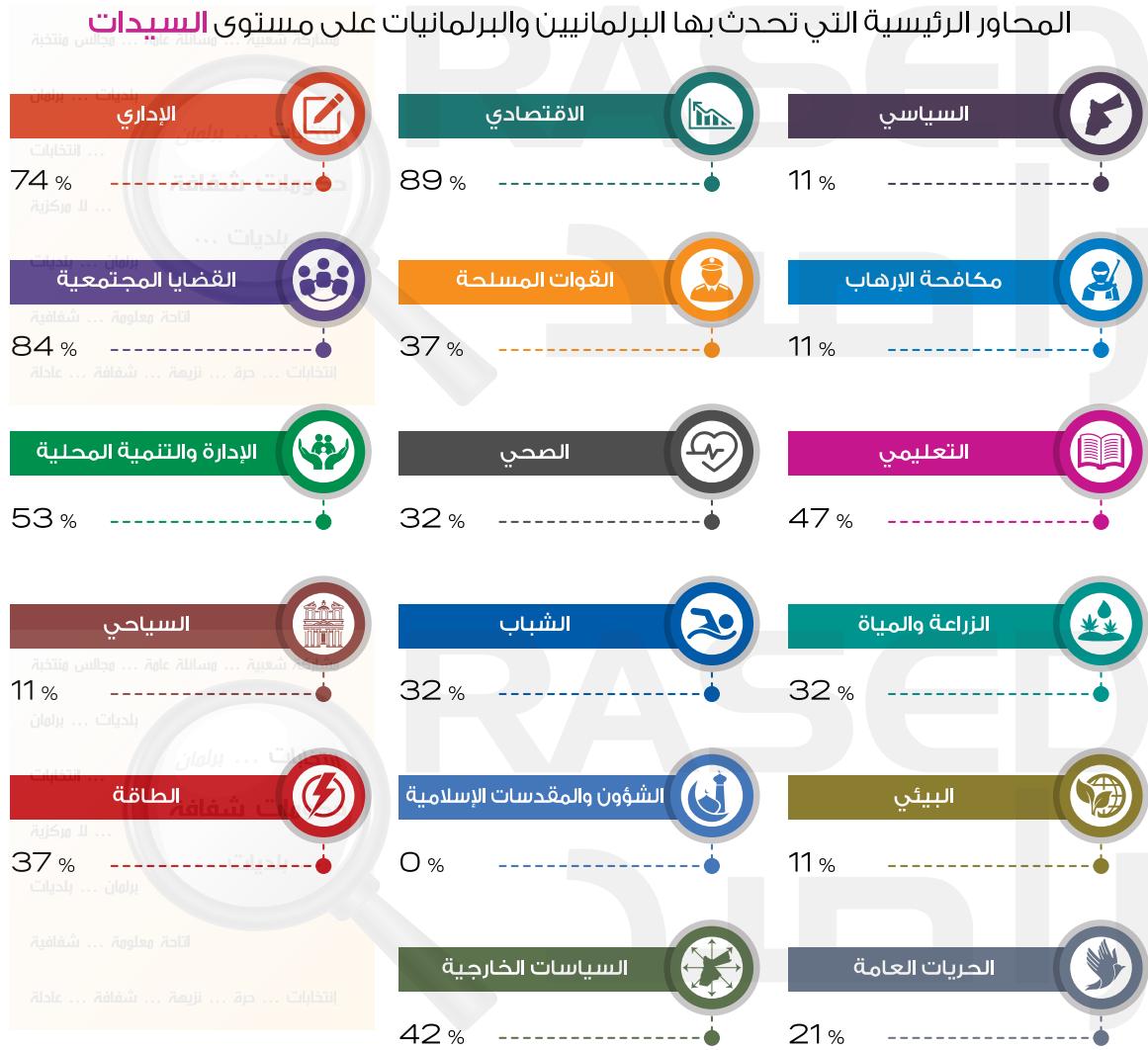


المحاور الفرعية التي تحدث بها البرلمانيون والبرلمانيات خلال مناقشات قانون الموازنة

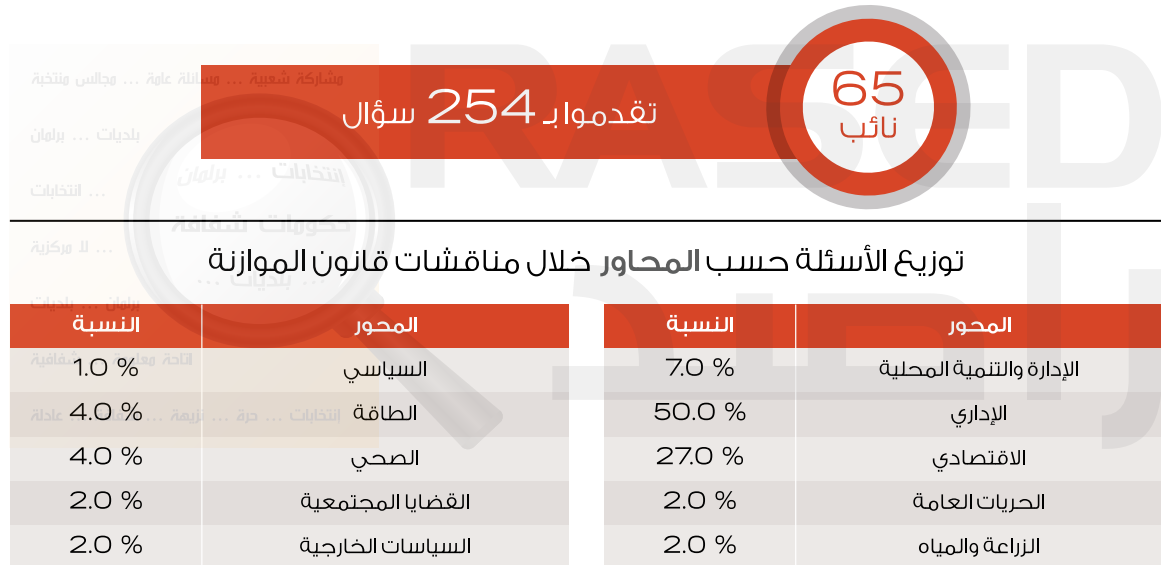


المحاور الفرعية التي تحدثت بها البرلمانيون والبرلمانيات على مستوى الكتل البرلمانية





عدد النواب الذين **تقدموا بأسئلة** وعدد الأسئلة المقدمة خلال مناقشات قانون الموازنة



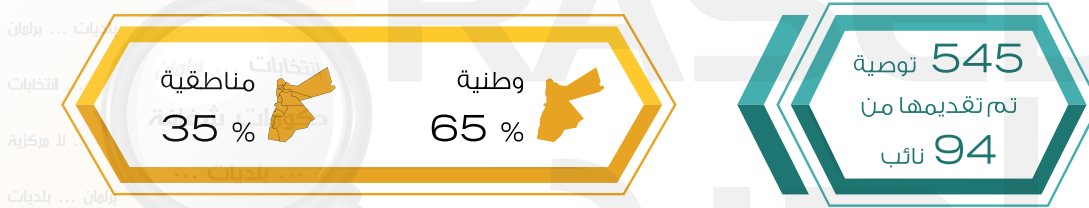
النواب الذين ذكروا وزراء نقداً أو مدحاً في مداخلاتهم



النواب الذين ذكروا جهات رسمية نقداً أو مدحاً في مداخلاتهم



عدد النواب الذين تقدموا بتوصيات وعدد التوصيات المقدمة خلال مناقشات قانون الموازنة



توزيع التوصيات الوطنية حسب المحاور خلال جلسات مناقشات قانون الموازنة

النسبة	المحور	النسبة	المحور
2.8 %	الإدارة والتنمية المحلية	34.5 %	الإداري
2.5 %	السياسي	34.0 %	الاقتصادي
1.7 %	الصحي	5.1 %	الزراعة والمياه
1.7 %	القضايا المجتمعية	5.1 %	الطاقة
1.1 %	السياحي	4.0 %	القوات المسلحة
0.6 %	الشباب	3.7 %	التعليمي
0.3 %	الحريات العامة	3.1 %	السياسات الخارجية

توزيع التوصيات الإقليمية حسب المحاور خلال جلسات مناقشات قانون الموازنة

النسبة	المحور	النسبة	المحور
7.0 %	الزراعة والمياه	36.0 %	الإدارة والتنمية المحلية
15.0 %	الصحي	16.0 %	الإداري
2.0 %	الطاقة	4.0 %	الشباب
2.0 %	السياحي	7.0 %	الاقتصادي
4.0 %	القضايا المجتمعية	7.0 %	التعليمي

يأتي هذا التقرير ضمن جهود مركز الحياة – راصد الرامية إلى تعزيز التطور الديمقراطي وإدماج المواطنين في صنع السياسات الوطنية من خلال تكريس ممارسات الديمقراطية التشاركية وإتاحة معلومات الأداء النيابي للناخبين لتمكينهم من بناء انطباعات موضوعية حول كفاءة ممثليهم في مجلس النواب ومدى انسجام منجزات النواب مع الاحتياجات التنموية والتطلعات الخاصة بمجتمعاتهم المحلية.

ويهدف هذا التقرير إلى المساهمة في رفع كفاءة الأداء النيابي من خلال تزويد المواطنين بتحليل مبسط لأداء النواب خلال مناقشات وتصويت كل من مشروع قانون الموازنة العامة، ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٩، وتسليط الضوء على أبرز خصائص المداخلات النيابية، وبالتالي تعزيز قيم المساءلة الاجتماعية وصولاً إلى درجة أعلى من التناغم ما بين العمل النيابي ومواقف القواعد الانتخابية.



RASED
راصد



مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

مركز الحياة - راصد

Al-Hayat Center - RASED



Tel: +962 6 5377 330



Website: www.hayatcenter.org



www.facebook.com/HAYATCENTERJO



E-mail: info@hayatcenter.org



Fax: +962 6 5377 230



Website: www.rasedjo.org



www.facebook.com/rased.jordan



www.twitter.com/alhayatcenter